جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الامن في المدن الكبرى

العقيد الدكتور عماد حسين عبدالله

الرياض

1411 هـ - 1990 م

الأمن في المدن الكبرى

العقيد الدكتور عماد حسين عبدالله

المقدمـــة

مفهوم الأمن في المدن الكبرى وأبعاده

المدن الكبرى مكان يتسم بسمات خاصة ابرزها وجود علاقات اجتماعية متشابكة ومعقدة لمجموعة من البشر يكوّنون كثافة سكانية في منطقة جغرافية محددة، لذلك فإن التوصل لتحديد مفهوم للأمن في المدن الكبرى وابعاده يتطلب عرضا للأطر النظرية العلمية لهذا الجانب من خلال تناول اهمية الأمن في المدن الكبرى ثم المفهوم المعاصر للأمن ثم عرض للمنظور الاجتماعي للامن وايضا السكاني وإبراز العلاقة بين العوامل السكانية (الديمغرافية) والأمن في المدن الكبرى.

أولاً: أهمية الأمن في المدن الكبرى

يثور التساؤل عن الأسباب التي دعت الى الاهتمام بالأمن في المدن الكبرى عما عداها من اشكال المجتمعات البشرية، فالأمن يصنع من نسيج واحد، والاهتمام بالأمن في المدن الكبرى قد يعني الاقلال من أهمية الأمن في الريف أو في المدن الصغرى، وهو اتجاه قد

يتعارض مع ذلك المبدأ الهام القائل بأن «الأمن كل لا يتجزأ» فقد يتبادر الى الذهن في الوهلة الأولى أن الاهتمام بالأمن في المدن قد يحيد بنا الى نتائج غير مرغوب فيها

والاجابة على هذا التساؤل هي في ذاتها القاء للضوء عن أهمية هذا الطرح وقيمة هذه الدراسة وتمنع من اختلاط الأوراق في هذا الصدد، فلاشك أن هناك العديد من الأسباب التي تقودنا الى ضرورة الاهتمام بالأمن في المدن الكبرى، ويدفعنا ايضا الى سرعة دراسة هذا الموضوع الحيوي دراسة علمية تسعى الى التعرف على خصائص وسمات الأمن في هذه المناطق المكتظة بالسكان، والوقوف على ملامحها وخصائص الأمن فيها دعماً وتطويراً للتدابير الأمنية التي تكفل تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع

ويمكن اجمال أهم هذه الأسباب في النقاط الآتية

١ ـ تتسم المدن الكبرى بتمركز عدد كبير من السكان الذين يمثلون غالبية أفراد المجتمع الذين يعيشون في بقعة جغرافية واحدة وتربط بينهم سمات وخصائص مشتركة، وبالتالي فإن الاهتمام بأمن المدن الكبرى هو محاولة جادة للتعرف على أنسب الأساليب والوسائل التي تكفل المحافظة على النظام والأمن العام والآداب للمجتمعات السكانية في المدن الكبرى على مستوى الدولة

الواحدة، وبالتالي يؤدي الى استقرار النظام على مستوى العالم العربي ككل.

٢ ـ أهم ما تتسم به المدن الكبرى ترامي اطرافها واتساع مساحتها اتساعا مصحوبا بالعديد من الطرق الرئيسة والفرعية، وتعدد وتنوع احيائها بين مناطق صناعية وأخرى سكنية وثالثة تجارية وغيرها، ولعل هذا التنوع في مناطق المدن يفرز أعباءً اضافية جديدة على أجهزة الأمن التي ترى أهمية تنوع التدابير الأمنية تنوعا يتفق وطبيعة هذا الامتداد الجغرافي ويتلاءم مع هذا التنوع، وبذلك يبرز الاختلاف بين الأمن في المدن الكبرى عما عداها من الصور الأخرى للمجتمعات البشرية.

٣ ـ إن تركز المصالح الحكومية والمنشآت الحيوية في عواصم الدول والمدن الكبرى هو سمة هامة تلقي عبئاً جديداً على الأجهزة الأمنية التي يجب عليها أن تسعى من خلال أجهزتها المتخصصة لتأمين هذه المنشآت وحمايتها من أية أخطار يمكن أن تتعرض لها، وبما يحمي حق الأفراد في الاستفادة المثلى مما تقدمه هذه المصالح والمنشآت من خدمات أو عون.

٤ ـ ترتبط المدن الكبرى بنشاط اقتصادي وتجاري واسع، وكذلك

حالة من الرواج التي تدعو أجهزة الأمن الى توقع المزيد من الجرائم المرتبطة بهذا النشاط، وبالتالي فإن عليها واجباً هاماً يهدف الى توقع حجم واتجاهات هذه الأنواع من الجرائم والاستعداد لمواجهتها في صورها المختلفة

٥ ـ إن التطور المستمر والنمو المتصل للمجتمعات البشرية في المدن الكبرى يفرز دائماً أنواعاً مستحدثة من السلوك الاجرامي ترتبط أشد الارتباط بهذا التطور وتسعى فيه لاستغلاله، وقد لا يقف الأمر عند سعي أجهزة الأمن لمواجهة سلوك اجرامي لفرد أو أفراد بذواتهم، بل غالبا ما يصل الأمر لضرورة التصدي لظاهرة اجرامية مستحدثة باتت تهدد أمن هذا المجتمع ككل، ومن هنا فان الأمن في المدن الكبرى يجب أن يتسم بالدينامية وسرعة التغيير الذي يلائم مواجهة الجريمة في شتى صورها وكافة اشكالها وبمعدل يفوق كثيرا أجهزة الأمن التي تعمل عما عداها من اشكال المجتمعات البشرية.

٦ ـ إن السعي لتحقيق الأمن يرتبط بداءة بمكافحة الجرائم في صورتها التقليدية، ولاشك أن حجم واتجاهات هذا النوع من الجرائم في المدن الكبرى يفوق كثيرا حجمه واتجاهاته فيما عداها من اشكال المجتمعات البشرية الأخرى.

٧ ـ إن العوامل البيئية (الايكولوجية) التي تسود مجتمعات المدن وخاصة المدن الكبرى منها تختلف الى حد كبير مع تلك العوامل المماثلة السائدة في الريف مثلا، ولاشك في أن تعدد هذه العوامل وتشابكها وتداخلها مع العديد من العوامل الأخرى

تفرز اشكالا وانماطا من السلوك والنظام البيروقراطي السائد في هذا النوع من المجتمعات، ويقع على أجهزة الأمن عبء دراسة هذه العوامل وتباين مدى تأثيرها على مسيرة أجهزة الأمن واشكال الجريمة، والتعرف على قدر التأثير السلبي والايجابي على مستوى اداء اجهزة الأمن لأهدافها

٨ ـ إن اشاعة جو من الأمن والطمأنينة لدى افراد المجتمع البشري في المدن الكبرى يرتبط ايضا بمحددات تختلف في بعض الأحيان عن تلك المحددات التي ترتبط بالأمن، فيما عداها من مناطق جغرافية.

ثانياً: مفهوم الأمن بصفة عامة

إن الأمن مطلب اساسي للفرد يتطلع اليه منذ بدء الخليقة، ويسعى دائماً للتمتع به والحصول عليه في أي مرحلة من مراحل حياته، وهو ايضا مطلب تسعى الجماعات اليه في أي صورة من صورها، وكثيرا ما نجد العديد من الجهود التي تبذل لتحقيق الأمن سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو على المستوى الدولي فهو ركيزة أساسية لاستقرار الحياة الاجتماعية بشتى صورها، ومن هنا يثور التساؤل عن مفهوم كلمة (الأمن) الذي نتطلع اليه جميعا

هناك العديد من المحاولات التي بذلت لتعريف كلمة (الأمن) تعريفا يبرز جوهره ومضمونه فهناك من عرف الأمن بأنه «الحالة

التي تتوفر حين لا يقع في البلاد اخلال بالقانون، أما في صورة جرائم معاقب عليها، أو في صورة نشاط خطر يدعو الى اتخاذ تدابير الوقاية والأمن لمنع هذا النشاط الخطر من أن يترجم نفسه الى جريمة من الجرائم»[1] وهو تعريف موضوعي وإن كان يؤخذ عليه عدم تناوله لكافة صور الأمن من ناحية، وأيضاً قصوره عن التعبير عن أثر الاجراءات التي تقوم بها الدولة عند حدوث خروج على قواعد الضبط الاجتماعي والتي من شأنها اعادة الأمور الى نصابها وتأكيد إيمان الفرد بأن الدولة تستطيع توفير الأمن له إذا ما وقع اعتداء عليه.

وهناك تعريف آخر يرى أنه «مجموعة إجراءات تربوية ووقائية وعقابية تتخذها السلطة لتأمين الأمن واستتبابه داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادىء التي وضعها الاسلام لضمان الأمن الذي يعني الأمن على المصالح المعتبرة».[2]

وهو تعريف أفرغ كل اهتمامه في الأساليب التي تدعم الأمن وتحققه، وانصرف عن التحديد الدقيق لمفهوم الأمن، وهو تعريف أيضاً قصر الاجراءات الأمنية على اجراءين تربوي ووقائي وهما اجراءان من صنف واحد تعالج بهما الدولة هذين الجانبين وبالتالي تعرض للاجراءات العقابية لم يتعرض لباقي الاجراءات التي تتخذ اتحقيقاً للغايات الأمنية الأخرى.

١ - علي بن فايز الحجني. الأمن في الاسلام. مكتبة المعارف. الرياض: ص: ٧٢ نقلا عن الدكتور حسين محمد علي. المدخل المعاصر لمفاهيم ووظائف العلاقات العامة. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة: ١٩٨٦م. ص: ٢٣٧

٢ - علي بن فايز الحجني. المرجع السابق. ص: ٧٣

ويرى البعض أن الأمن هو «احساس الفرد والجماعة البشرية باشباع دوافعها العضوية والنفسية وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي والمتمثلين في اطمئنان المجتمع الى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والنفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه، وهو ما يمكن ان يعبر عنه بلفظ (السكينة العامة) حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي[1]، ورغم تركيز التعريف على مفاهيم الأمن الاّ أن هذا التعريف لم يتعرض للأساليب المختلفة التي تكفل تحقيق هذه المفاهيم

وهناك من يعرف الأمن العام بأنه «كل ما يطمئن الفرد على نفسه وماله»، وتحقيقا لهذا يتعين على الادارة أن تعمل على صون الأمن في الدولة بمنع الجريمة قبل وقوعها وحفظ النظام باتخاذ التدابير التي تحول دون الاخلال بسير الحياة العامة واضطرابها وبدرء الكوارث العامة سواء أكانت من صنع الطبيعة أم من صنع الانسان»[2]، ورغم وجاهة هذا التعريف، الا أنه يؤخذ عليه أنه فصل الأمن كمفهوم عن «السكينة العامة» والتي عرفها بحالة الهدوء

---

١ ـ اللواء عبدالكريم نافع. الأمن القومي مطبوعات دار الشعب. القاهرة: ١٩٧٥م. ص: ٢٢، نقلا عن علي بن فايز الحجني. الأمن في الاسلام، مرجع سبق ذكره. ص: ٧١ وأنظر أيضاً ممدوح شوقي، الأمن القومي والأمن الاجتماعي الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة: ص: ٣٠

٢ ـ اللواء صلاح مجاهد. المدخل لادارة الشرطة، أكاديمية الشرطة. القاهرة: ١٩٨١م. ص: ٨ ـ ٩

والسكون في الطرق والأماكن العامة، وذلك بحماية الأفراد من مضايقات الآخرين وما يقلق راحتهم، وكذلك فصل مفهوم الأمن عن المحافظة على الصحة والوقاية من خطر الأمراض والأوبئة وغيرها. وهي أمور تسهم في تحقيق الأمن بمفهومه الواسع.

ونرى أن كل هذه المفاهيم قد اتفقت في تحديد المقصود بالأمن بأنه: «تلك المشاعر والأحاسيس التي تسود البشر بالطمأنينة والسكينة»، وعلى ذلك فالأمن هو شعور قبل أن يكون تدابير لأجهزة أمنية أو ضمانات تكفلها النظم والقوانين فالإحساس بالطمأنينة هو الغاية التي ينشدها الجميع [1] والأمن نقيض الخوف ـ كما تؤكده الآية الكريمة ـ ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم

---

١ ـ والأمن لغة: ضد الخوف أو نقيض الخوف فيقال: إن فلانا يأمن أمنا. والمأمن موضع الأمن. والأمن المستجير ليأمن على نفسه. عن ابن الاعرابي، لمزيد من التفصيل راجع: عبدالكريم علي الكبير وآخرون. لسان العرب. ابن منظور. دار المعارف، القاهرة: بدون سنة النشر، من ص: ١٤٠ ـ ١٤١ وقد وردت الكلمة بالانجليزية Security بمعنى أمن وطمأنينة وسلام. لمزيد من التفصيل راجع: اللواء شفيق عصمت. قاموس الشرطة. أكاديمية الشرطة. القاهرة: ١٩٧٠م. ص: ٣٧ ولمزيد من التفصيل راجع أيضا: علي بن فايز الحجني. الأمن في ضوء الاسلام. مرجع سبق ذكره. ص: ٦ نقلا عن المفردات في غريب القرآن للراغب الاصفهاني. ص: ٢٥ واحمد محمد المغربي. والمصباح المنير، في غريب الشرح الكبير للرافعي الجزء الأول. مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده. القاهرة: ص: ٢٩

من خوف﴾[1] وتأكيداً لصحة أن الأمن شعور وأحاسيس قبل أن يكون تدابير لأجهزة أمنية ذلك الوعد الذي وعد الله تعالى عباده بالأمن كثمرة للايمان والعمل الصالح، فقال تعالى ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون﴾،[2] وقال تعالى ﴿إن المتقين في مقام أمين﴾[3] وقال تعالى ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا، يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾[4]

فالأمن هو الغاية التي يقصدها كل إنسان على وجه الأرض لذلك، وعد الله عباده بالأمن ثمرة لايمانهم وعملهم الصالح [5] ولاشك أن التكافل الاجتماعي الذي يدعو اليه الاسلام صورة من الصور التي تحقق الأمن بمفهومه سالف الذكر [6]

---

١ ـ سورة قريش. الآية: «٣، ٤».

٢ ـ سورة الأنعام الآية: ٨٢.

٣ ـ سورة الدخان. الآية: ٥١.

٤ ـ سورة النور. الآية: ٥٥

٥ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع احمد عمر هاشم. الأمن في الاسلام. دار المنار للطبع والنشر والتوزيع. القاهرة: ص: ١٨ ـ ١٩ ص: ٨٩ ـ ٩٨

٦ ـ اللواء الصادق حلاوه. الأمن العام فلسفته وخطته. دار الفكر العربي. القاهرة: بدون تاريخ نشر ص: ١١٧ ـ ١٢٨

وعلى ذلك فالأمن من وجهة نظرنا هو «الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ووقايتهما من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر»

من هذا التعريف يتبين أن هناك عدداً من الجوانب الهامة المتصلة بتعريف الأمن يمكن اجمالها في النقاط التالية:

- إن الأمن يعني احساس الفرد بمشاعر الطمأنينة وعدم الخوف نحو نفسه واسرته وعشيرته وماله، واحساسه ايضا بالاعتراف بوجوده وبكيانه ومكانته.
- إن الأمن يبدأ من الفرد وهو الخلية الأولى في المجتمع، وامن الفرد بالاضافة الى ما ورد في الفقرة السابقة يرتبط أشد الارتباط بوقايته وحمايته من الانزلاق في المسلك الخاطىء الذي يتنافى مع مبادىء الدين الاسلامي الحنيف أو القيم الاجتماعية السائدة [1] أو العادات أو الأخلاق أو القوانين والنظم المعمول بها ولا يتحقق أمن الفرد الا من خلال رعاية عدد من المؤسسات الاجتماعية والتربوية ودفعها لأداء هذا الدور بالمستوى المأمول، وهذه الأجهزة مختلفة ومتنوعة تبدأ من الأسرة والعائلة ودور الحضانة والمدرسة

---

١ - تعني القيم الاجتماعية تلك المبادىء والأشياء التي تكون ذات قيمة معينة عند الجماعة، وتبرز هذه القيمة بالرأي الجماعي الحر غير المفروض وتنعكس على سلوك الأفراد في المجتمع. لمزيد من التفصيل راجع: سيد عويس، «تأثير ظاهرة سياسة الانفتاح على القيم الاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر»، مجلة الأمن العام. العدد ١٠٩ القاهرة: ص: ٨٤ - ٨٧.

والجامعة ومكان العمل وغيرها من مؤسسات الرعاية الاجتماعية مثل مؤسسات رعاية الأحداث الجانحين أو رعاية المودعين في المؤسسات العقابية.

وعلى ذلك فالأمن يرتبط بالفرد ويسري ويشيع في المجتمع مرورا بالمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

- يرتبط الإحساس بالأمن والطمأنينة في المجتمع بالقدرة على الحفاظ على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال والقيم الاجتماعية السائدة.[1] وبالتالي فإن الجماعة عليها أن تمارس ثلاثة ادوار رئيسة من شأنها دعم مشاعر الطمأنينة. وهي دور وقائي وآخر قمعي، وأخيراً دور علاجي

- إن الدور الوقائي يعني اتخاذ عدد من التدابير التي من شأنها الحيلولة دون الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي، ومن شأنها حفظ وصون القيم الاجتماعية وطمأنة الفرد على نفسه وحاله والحيلولة دون وقوع جريمة، وتعمل على تسيير الحياة اليومية دون اضطراب ودرء أخطار الكوارث بكافة أنواعها، والحفاظ على الصحة العامة والوقاية من الأمراض والأوبئة، والمحافظة على الهدوء والسكينة في

---

١ ـ نصت المادة الثالثة من القانون ١٠٩ لسنة ١٩٧١م في شأن هيئة الشرطة بجمهورية مصر العربية على اختصاص هيئة الشرطة بأنها: تختص بالمحافظة على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال، وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها، كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين في كافة المجالات وتنفيذها وفقاً ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات

الطرق العامة [1] وبذلك يسهم هذا الدور في تنمية احساس الفرد والجماعة بالطمأنينة والأمن.

إن الدور الوقائي يتسع ليشمل عددا من الأجهزة التي تسهم في القيام بهذا الدور مثل الصحة والشئون الاجتماعية والشباب والأوقاف والاعلام والعمل والتعليم وغيرها من الأجهزة التي يمكن أن تسعى لتحقيق الأهداف الأمنية المرتبطة بهذا الدور، ولاشك أن هذه الوظيفة تتسع وتضيق في اتجاه التغيير الاجتماعي في التنمية.

- أما الدور القمعي فيعني قيام أجهزة العدالة الجنائية ذات الاختصاص بالتصدي لكل من تسول له نفسه الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي وذلك بالعمل على تقديمه ليد العدالة حتى ينال جزاء ما اقترفه من ذنب طبقا للقوانين والنظم واللوائح والقيم الاجتماعية السائدة، وعلى ذلك فإن هذا الدور ينمي احساس الفرد والجماعة بقدرة الدولة على التصدي للخارجين عن القانون بكل حزم وقوة وهي مشاعر تنمي احساس الفرد والجماعة بالطمأنينة وبالتالي بالأمن.

وهناك عدد من الأجهزة التي تتولى تحقيق هذه الوظيفة منها النيابة العامة أو الادعاء العام والمحاكم والأجهزة القضائية الأخرى وأجهزة الشرطة والأجهزة الأخرى التي خولها النظام حق التصدي لمظاهر الانحراف بكافة صوره، وتؤدي اجهزة الضبط هذه الوظيفة عقب ارتكاب فعل الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي وذلك

---

١ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع اللواء صلاح مجاهد. مرجع سبق ذكره. ص: ٦، ٧.

باتخاذ اجراءات متعددة تبدأ بجمع المعلومات واجراء التحريات وعمل المعاينة وتفتيش مسرح الجريمة واقامة دليل الاتهام وتقديمه ليد العدالة.

ويجب تطوير هذا الدور على الدوام بما يتفق ويواكب تطوير وتغيير جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية بحيث تضمن توفير الحماية اللازمة للمجتمع ضد كل من يخرج عن قواعد الضبط الاجتماعي المعمول بها

- اما الدور العلاجي فيتمثل في التصدي للمشكلات الأمنية بالحل والعلاج والحد من آثارها السيئة، وبالتالي فهي تنمي احساس الفرد والجماعة بالطمأنينة، فيرتبط هذا الدور بالقدرة على اعادة تكيف المجرم واصلاحه ورعايته واعادته الى المجتمع في شكل مناسب يتحلى بالقيم الاجتماعية السوية بحيث يصبح فردا صالحا محصنا ضد الانزلاق في المسلك الاجرامي مرة أخرى، والقدرة على اعادة الأمور الى أوضاعها خاصة في حالات الكوارث والأخطار العامة التي قد يواجهها الأفراد بتقديم كافة الخدمات اللازمة لهم باعلى مستوى متاح مثل اعمال الاسعافات والانقاذ والاغاثة وغيرها من الأعمال.[1]

ويتولى هذا الدور العديد من الأجهزة مثل اجهزة الدفاع المدني والمؤسسات الاصلاحية ودور رعاية الأحداث الجانحين وغيرها،

---

١ ـ لمزيد من التفصيل عن هذا الجانب راجع. أ. و. ويلسن. التخطيط في مجال الشرطة، ترجمة اللواء شفيق عصمت. كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة. الطبعة الأولى. القاهرة: يونيو ١٩٦٨م.

وهذه الأجهزة تسعى الى تحويل النزلاء والجانحين الى طاقات انتاجية وتهيئتهم للتكيف مع المجتمع الخارجي عقب انقضاء مدة العقوبة [1]

ثالثاً: أبعاد الأمن في المدن الكبرى:

إن الأمن يرتبط دواما بالمنظور الاجتماعي والسكاني، وتتعاظم الأعباء الأمنية بتعاظم هذين العاملين، ذلك أن للعنصر الاجتماعي (السوسيولوجي) والعنصر السكاني (الديمغرافي) أهمية خاصة، حيث تتبوأ المدن الكبرى مكانة متميزة عما عداها من القوالب الأخرى التي تصب فيها الحياة الاجتماعية (الريف، المدن الصغرى) ويصبح المنظوران المشار اليهما من المحددات الهامة التي يجب على جهاز الشرطة في المدن الكبرى أن يضعهما في حساباته عند سعيه لتحقيق الغايات الأمنية المختلفة.

ويجدر بي أن أقدم اطلالة سريعة على المنظورين - سالفي الذكر - واللذين يميزان الأمن في المدن الكبرى.

---

١ - لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: اللواء الدكتور اشرف الهراس. اسلوب ادارة الشرطة في ضوء نظام المحليات. كلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة. رسالة دكتوراه غير منشورة. القاهرة: ١٩٨٧م. ص: ٩٧ - ٩٩

١ ـ المنظور الاجتماعي (السوسيولوجي) للأمن في المدن الكبرى.

إن أهم ما يميز الحياة في المدن الكبرى عن غيرها هو درجة التحضر والرقي والتقدم التي توفرها هذه المدن للمقيمين فيها، وتطور مظاهر الحياة الاجتماعية وارتفاع مستوى اداء الخدمات بها قياساً بغيرها من المناطق الجغرافية السكنية كالمناطق الريفية أو المدن الصغرى.

ولاشك أن للتحضر ـ الذي نشير اليه ـ العديد من المظاهر الايجابية التي نلمسها في المدن الكبرى قد يكون أهمها: ارتفاع مستوى معيشة ودخل الأفراد وانتعاش الحياة الاقتصادية وتزايد نسبة المتعلمين من أهل المدن الكبرى، واتساع الدور الذي تؤديه أجهزة الاعلام بشتى صورها

وإذا كان للتحضر مظاهر ايجابية فقد تكون له أيضاً مظاهر سلبية مثل التباين الكبير بين الطبقات الاجتماعية وبروز مشكلات النزوح من الريف الى المدن الكبرى سعيا لرزق أوفر، وزيادة مشكلات الشباب، كذلك ضعف الروابط العائلية والأسرية وتفككها في بعض الأحيان، وغيرها من المظاهر السلبية

ولاشك أن كل هذه المظاهر تؤثر سلبياً أحيانا وايجابيا أحيانا أخرى على السلوك الانساني للمقيمين في المدن الكبرى، وقد كانت هذه العناصر والعوامل موضوعات هامة لأبحاث ودراسات علماء الاجتماع والنفس والقانون للوقوف على مدى تأثيرها على السلوك

الاجتماعي للأفراد، وقد تبين أن العديد من الأسباب الاجتماعية الدافعة للجريمة تتوافر بشكل اكبر في المدن الكبرى.

وقد بدأ تلك المحاولات العالم الايطالي «انريكوفري» «Enrico Ferri» حينما نشر أول مؤلفاته عام ١٨٨١م الذي يحمل اسم «Criminal Sociology» أي منذ اكثر من قرن من الزمان، ثم تواترت بعده دراسات عديدة كانت تسعى الى استكمال الدراسة[١]

وقد حاولت بعض الدراسات تبيان العلاقة بين الجريمة والمكان الذي ارتكبت فيه وما يحيط به من ظروف طبيعية أو كثافة سكانية، وانتهت الى أن هناك معيارين للتفرقة، معيار حسابي يقيس التفرقة بعدد السكان، ومعيار اجتماعي يهتم بالمميزات الاجتماعية التي تميز السكان في المدن الكبرى عن غيرها، فكلما اتسع نطاق الصناعة او المستوى الثقافي اصبحت مدينة كبرى، وقد استحدث البعض ما أسموه بقانون الكثافة في الجريمة يربط عدد الجرائم بعدد السكان، وتبيّن أنها علاقة طردية وأن المدن الكبرى تنتشر فيها أنواع معينة من الجرائم[٢]

---

١ ـ لمزيد من التفصيل راجع: الدكتورة سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع ـ بحوث في علم الاجتماع الجنائي ـ دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت: ١٩٨٣م. ص: ٤٣

٢ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: الدكتور محمود نجيب حسني. علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية. القاهرة: ١٩٨٢م ص: ٩٧ ـ ٩٩

ورغم كل ما بذل من دراسات علمية للوقوف على صيغة للمعادلة الرياضية بين هذه العوامل الاجتماعية والسلوك الاجرامي، الا أن كل هذه المحاولات لم تنته الى نتائج مؤكدة تثبت دقة هذه العلاقات بصورة قطعية لا تقبل الشك أو الجدل، ففي الوقت الذي راحت فيه بعض الدراسات الى اثبات علاقة بعض العوامل الاجتماعية بالسلوك الاجرامي اثبتت دراسات أخرى عدم صحة هذه العلاقة، ولكنها دراسات أكدت أن أغلب العوامل الدافعة الى الجريمة تتوافر بشكل أكبر في المدن عنها في الريف.

ورأينا ابراز بعض هذه العوامل التي تتصل اتصالا كبيرا بطبيعة الحياة في المدن الكبرى، والتي اشارت الدراسات الى أنها عوامل دافعة لارتكاب الجرائم أو لتوفير مناخ يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم ونذكر بايجاز على النحو التالي

- ذهب البعض الى أن طبيعة المجتمع المحلي ودرجة التحضر من أهم المؤثرات الاجتماعية على سلوك الفرد في المجتمع، فنوعية الجرائم التي تسود في الريف تختلف عن نوعية الجرائم التي تسود في الحضر أو المدن، ونادى - هذا البعض - بأن هناك علاقة بين الجريمة وطبيعة المنطقة السكنية التي نشأ فيها المجرم أو يقيم بها، فالأحياء الفقيرة في المدن تعد مصدرا أساسيا دافعا للسلوك الاجرامي وجنوح الأحداث.[1]

---

١ - نبيل توفيق السمالوطي. الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي. دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة. جده: ١٩٨٣م. ص: ٢٣٧ - ٢٣٨

- وأرجع البعض الظاهرة الاجرامية الى النمو العمراني الحضري ويرى أن النمو الحضري للمجتمعات يتسم بتزايد نسبة المهجرين من الريف الى المدن، واختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي الى انتشار نوع من الفوضى تشجع على انتشار الجريمة وهذا الطرح يفسر ظاهرة تزايد الجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية ويبرر أسباب تزايد معدلات ارتكاب الجريمة في المدن عنها في الريف.[1]

- وقد حاول البعض اثبات العلاقة بين الجريمة وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية، وأشاروا الى أن الكثير من المؤثرات على هذه الفئة من المجرمين تؤدي بهم الى ارتكاب سلوك اجرامي في المدن أكثر منه في القرى، مثل تواضع مستوى التعليم والتمسك بالعادات والتقاليد الريفية التي قد لا تتناسب مع سلوك وأنماط حياة المقيمين من أهل المدن، هذا بالطبع فضلا عن ضعف المستوى الاقتصادي لهذه الفئة، كل هذه العوامل قد تدفع ببعض المهاجرين من الريف لارتكاب جرائم في المدن.[2]

- وقد نادى عالم الاجتماع «ادوين سذرلاند» الى نظرية اسماها

---

١ - الدكتورة سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع مرجع سبق ذكره. ص: ١١٨، ١١٩ نقلا عن:

Marshall Clinard , the process of urbdnization and Criminal Behavior, am.J. soc.vol XL VIII «1942« PP 202 - 213. and Frank Tannenbaum , Social Forces in the development of crime» in Clyde B, Vedder et al, «eds» Op. cit, PP 220 222.

٢ - نبيل توفيق السمالوطي الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي مرجع سبق ذكره. ص: ٢٣٩ - ٢٤٠

«الاختلاط التفاعلي»، وتعني أن السلوك الاجرامي يكتسب من خلال اختلاط الأفراد بجماعات ممارسة الانحراف، فالفقراء الذين يعيشون في مناطق غير متحضر يكتسبون ثقافة اجرامية تتفق مع هذه البيئة، أما من يعيشون في مناطق متحضرة وفي أسر غنية وينالون قسطا من التعليم يكتسبون سلوكا اجراميا يختلف عن سابقه، مثل الرشوة أو التزييف أو الاختلاس وتبعا لهذا الفكر فإن طبيعة الجريمة في المدن الكبرى تختلف عن طبيعتها في المدن الصغرى أو الريف.[1]

- وأشار البعض الى وجود علاقة سببية بين الجهل وعدم التعلم - وهي نسبة غالبة بين أهل الريف عن أهل المدن - والجريمة

ويذهب آخرون الى أن هناك أنواعاً من الجرائم تتطلب درجة معينة من العلم والتحضر مثل جرائم التزوير والتزييف والسطو على البنوك، لذلك فإن هذه الجرائم تنتشر في المدن الكبرى كنتيجة طبيعية لانتشار التعليم بها وهو اتجاه لم تتأكد صحته على اطلاقه.[2]

- إن ما يميز الحياة في المدن الكبرى عن باقي المدن والريف هو مستوى

---

١ - لمزيد من التفصيل راجع تماضر حسون وحسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض: ١٤٠٨هـ. ص: ٢٩ - ٣٠، راجع أيضاً نبيل السمالوطي المرجع السابق. ص. ٢٥١

٢ - نبيل توفيق السمالوطي. الدراسة العلمية للسلوك الاجرامي مرجع سبق ذكره. ص: ٢٤٣، ٢٤٤

الحياة الاقتصادية التي تبدو اكثر ازدهارا، وبالتالي فإن هناك مشكلات قد تظهر في المدن الكبرى عما عداها من وحدات جغرافية. وقد ذهب عديد من العلماء الى ربط مثل هذه العوامل بالجريمة وذلك بحصر مرتكبي الجرائم في الطبقات محدودة الدخل، بل كشفت دراسات دي فيرس F. Divece الايطالي الجنسية والتي اجراها في اواخر القرن الماضي الى أن نسبة ٩٠٪ من مجموع المحكوم عليهم المودعين في المؤسسات الاصلاحية من هذه الطبقة، في الوقت الذي بلغت نسبة هذه الطبقة الى الطبقات الأخرى في المجتمع ٦٠٪ فقط[1]

- وقد رأى أنصار «المدرسة التكاملية» أن أسباب الجريمة ليست سببا واحدا بعينه بل هي أسباب مجتمعة بعضها داخلي للفرد والبعض الآخر خارجي أي يتصل بالبيئة الخارجية للفرد، وبالتالي فإن العلماء وباختلاف تخصصاتهم (نفسية، بيولوجية، اجتماعية. الخ) لا يجب أن يعملوا في استظهار أسباب الجريمة بمعزل عن بعضهم الآخر بل يجب أن يدرس السلوك الاجرامي بجهد متعاون بين علماء التخصصات المرتبطة بهذا السلوك.

وفي نهاية هذا العرض السريع الذي ركزنا فيه على أبرز

---

١ - لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: نبيل توفيق السمالوطي الدارسة العلمية للسلوك الاجرامي. مرجع سبق ذكره. ص: ٢٧٢ - ٢٧٦ وراجع ايضا سامية حسن الساعاتي. الجريمة والمجتمع. مرجع سبق ذكره. ص: ١٢٨ - ١٤٠ وراجع أيضا علي بن فايز الجحني. الأمن في ضوء الإسلام. مكتبة المعارف. القاهرة: ص: ١٨ - ٢٠

الاتجاهات الفقهية والدراسات التي سعت الى تبيان العلاقة بين عوامل اجتماعية عدة ـ تتميز بها المدن الكبرى ـ بالجريمة مثل درجات التحضر وطبيعة المجتمع المحلي أو أثر النمو العمراني على السلوك الاجرامي أو ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية او تأثير الاختلاط على نوع السلوك الاجرامي، أو أثر الجهل وعدم التعلم في ذلك أو تأثير مستوى الحياة الاقتصادي في هذا الشأن وكل هذه الدراسات لم تنته الى نتائج مؤكدة تثبت حتمية العلاقة بين أي من هذه العوامل والجريمة.

واتجه العلماء الى دراسة العوامل المؤدية الى السلوك الاجرامي مستبعدين فكرة سبب الظاهرة وقد انتهت الى أن هناك علاقة مابين العوامل الجسمانية والنفسية والاجتماعية وغيرها مجتمعة وبين السلوك الاجرامي، ولكن لا يمكن الجزم بمقدار اسهام كل عامل من هذه العوامل في تحقيق السلوك الاجرامي.

ومن هذا العرض يتبين أن هناك العديد من العوامل التي تتركز في المدن وتهيء المناخ لتزايد أنواع معينة من الجرائم لعل من أهمها طبيعة المجتمع ودرجة التحضر في المدن الكبرى، والنمو العمراني الحضري وظاهرة الهجرة الريفية الحضرية، والاختلاط التفاضلي، ونسبة المتعلمين وتحضرهم في المدن الكبرى، ومستوى الحياة الاقتصادية، كلها عوامل تسهم في تزايد أنواع معينة من الجرائم في المدن الكبرى وبالتالي يجب أن توضع موضع الاعتبار عند دراسة حالة الامن في كل مدينة من المدن الكبرى.

٢ ـ المنظور السكاني «الديمغرافي» للأمن في المدن الكبرى.

إن تزايد الكثافة السكانية في منطقة محدودة هو القاسم المشترك بين المدن الكبرى، ومن هنا فإن العامل الهام الذي يواجه الأمن في المدن الكبرى هو الكثافة السكانية الكبيرة، ولعل هذا الاعتبار يتزايد حدته بالنمو المطرد والمتزايد لاعداد السكان في أغلب دول العالم[١] ونتناول هنا السمات السكانية للدول العربية ثم تأثير العوامل السكانية على الأمن.

أ ـ بعض السمات السكانية للدول العربية:

إن الانفجار السكاني سمة هذا العصر، ففي العصور البدائية كانت ظروف الحياة تؤدي الى انخفاض معدلات الوفيات نتيجة الحروب والمرض والجوع الذي يعاني منه البعض، وبالتالي فإن معدل تكاثره كان بطيئا، وفي القرن السابع عشر حدث الانفجار السكاني، فمنذ عام١٦٥٠ حتى ١٨٥٠م تضاعف معدل الزيادة السكاني السنوي، ثم تضاعف مرة اخرى عام ١٩٢٠م، وقد أشارت تقديرات هيئة الأمم المتحدة الى أن معدل زيادة السكان في السنوات القادمة وحتى نهاية هذا القرن يزيد الى حد يؤدي الى زيادة سكان

---

١ ـ يرى البعض أن هناك مراحل لتطور سكان العالم، بدأت من المرحلة البدائية لجمع الغذاء ثم مرحلة التخصص في جمع الغذاء والصيد ثم مرحلة احتراف الزراعة العشائرية ثم مرحلة الحضارات الريفية والحضرية الراقية ومرحلة المدينة الغربية ومرحلة الثورة الديمغرافية الأوربية وغيرها من المراحل. لمزيد من التفصيل راجع محمد عبدالرحمن الشرنوبي. جغرافية السكان. الانجلو المصرية. القاهرة: ١٩٧٨م. ص: ٥٢ ـ ١٢٦

العالم سبعة أمثال التعداد الحالي في خلال مائة عام، بافتراض أن التغيرات في معدلات الوفيات والخصوبة ستبقى على ماهي عليه[1]

وهناك بعض الدراسات أشارت الى أن معدل نمو السكان العالمي عام ١٩٨٠م بلغ ١,٧٪ وبالتالي فإن سكان العالم سوف يتضاعف على مدى ٤٥ سنة ويصل الى ٨٠٠ مليون عام ٢٠٢٠ والى ٢٤٠٠٠ مليون عام ٢٠٦٥

ويشير الجدول رقم (١) الى الفترة الزمنية لمضاعفة عدد السكان وفقاً لمعدلاته السنوية وطبقاً لنتائج الدراسة المشار اليها [2]

الجـــــدول رقم (١)

نسبة الزيادة السنوية للسكان والفترة الزمنية اللازمة لمضاعفة عددهم

نسبة الزيادة السنوية	الفترة الزمنية لمضاعفة عدد السكان
٠,٥٪	١٣٩ سنة
٠,٨٪	٨٧ سنة
١,٠٪	٧٠ سنة
٢,٠٪	٣٥ سنة
٣,٠٪	٢٣ سنة
٤,٠٪	١٧ سنة

١ ـ محمد الغريب عبدالكريم. سيسيولوجيا السكان. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية: ١٩٨٢م. ص: ٤١٠

٢ ـ زين الدين عبدالمقصود. البيئة والانسان. علاقات ومشكلات. منشأة المعارف. الاسكندرية: ١٩٨١م ص: ٤٩ ـ ٥٠

التزايد السريع لمعدل النمو السكاني لبعض الدول العربية

أشارت الدراسات الاحصائية السكانية العالمية الى نتائج هامة في مقدمتها أن عددا من الدول العربية يأتي في مقدمة الدول الأسرع نمواً

ويوضح الجدول الآتي الدول الأسرع نمواً وعدد سكانها بالمليون طبقا لتقدير عام ١٩٨٣م ومعدل النمو السنوي

الجـــــدول رقم (٢)

الدول العربية الأكثر نمواً وعدد سكانها، ومعدل النمو السنوي[1]

الدول العربية الأكثر نموا سنويا	عدد السكان بالمليون لعام ١٩٨٣م	معدل النمو السنوي
المملكة العربية السعودية	١٠,٤	٣,٤٪
الجمهورية العربية السورية	٩,٧	٣,٤٪
الجمهورية العراقية	١٤,٥	٣,٣٪
المملكة المغربية	٢٢,٩	٢,٩٪
جمهورية مصر العربية	٤٥,٩	٢,٨٪
جمهورية السودان	٢٠,٥	٢,٨٪

1 - The authority since 1868, the world Almanac Book of Facts 1985, «N. Y. Published Annually by Newspaper enterprise Association inc.P. 601.

- غياب السياسة الفعالة التي ترشد معدل النمو السكاني.

رغم ما يعانيه بعض الدول العربية من ظروف اقتصادية تتعارض مع النمو السريع للسكان مع ما يرتبه ذلك من آثار أمنية، الا أنه بعض الدراسات قد أشار الى أن هناك قائمة من الدول تضم أغلب الدول المتقدمة، تعد من أكثر الدول «قليلة النمو في العالم»، وبمناظرة هذه القائمة تبين خلوها من الدول العربية كافة، وسوف نعرض عددا من هذه الدول ومعدل النمو السنوي لها طبقا للدراسة المشار اليها كأمثلة [1]

ألمانيا (٠,٢٪) الدنمارك (٠,١٪)، السويد (-٪)، بريطانيا (-٪)، استراليا (-٪)، ايطاليا (٠,١٪)، تشيكوسلوفاكيا (٣٪)، البرتغال (٠,٤٪)، فرنسا (٠,٥٪)، اسبانيا (٠,٦٪)، اليابان (٠,٦٪)، رومانيا (٠,٧٪)، الاتحاد السوفييتي (٠,٨٪)، يوغسلافيا (٠,٨٪)، اليونان (٠,٩٪)، أمريكا (٠,٩٪)، كندا (١,-٪)

طبقا لهذه الدراسة نلاحظ ان دول العالم المتقدمة تعد من الدول الأقل نموا للسكان في العالم مثل ألمانيا والسويد وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا واليابان والاتحاد السوفييتي وأمريكا، وهو مؤشر يغلب استمرار مستوى المعيشة لدى هذه الدول لحقبة زمنية قادمة، وذلك في

---

1 - The Authority since 1868, The World Almanac Book of Facts 1985, OP, cit. P: 602.

حالة بقاء باقي المتغيرات المؤثرة الأخرى كماهي، وهو مؤشر يجب أن ينظر اليه بدقة كاملة في الدول العربية وخاصة تلك الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية متعددة توجب عليها ضرورة التصدي للمشكلات الاقتصادية بحلول متعددة منها الحد من النمو السكاني المتزايد سنويا لديها

ـ التزايد الكبير لعدد سكان بعض المدن الكبرى في الدول العربية.

أشارت الدراسة الى أن هناك مدنا كبرى في العالم يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين نسمة في مطلع هذا العقد (الثمانينيات) منها بومباي (الهند) ، بالخنج (الصين) سيئول (كوريا الشمالية) طوكيو (اليابان) شنغهاي

وهناك مدن عربية تعد من أكبر مدن العالم سكانا مثل «القاهرة» بجمهورية مصر العربية، «وبغداد» في الجمهورية العراقية[1]

ـ الاتجاه الى تزايد نسبة سكان الحضر عن الريف في أغلب الدول العربية.

وهو ما أكدته دراسة أخرى من أن المجتمعات العربية تتجه الى زيادة نسبة سكانها في الحضر عن الريف، وقد بلغت هذه النسبة ٨٠٪ في البحرين، ٧٨٪ في قطر، ٦٠٪ في الأردن والعراق ولبنان

---

1 - The Authority Since 1868, TheWorld Almarnac Book of Facts 1985, O.P. cit. P. 603.

ويتوقع أن تصل نسبة التحضر بصفة عامة عام ٢٠٠٠م الى (٦٦٪) [١]

وعلى ذلك فإن الانفجار السكاني الذي أصاب العالم في هذا العصر وتزايد معدل النمو السكاني السنوي للدول العربية فضلا عن التزايد الكبير لعدد سكان بعض المدن الكبرى في الدول العربية، والاتجاه الى تزايد نسبة سكان الحضر عنه في الريف في أغلب الدول العربية، كلها مؤشرات تؤكد أن التزايد السكاني في المدن الكبرى في الدول العربية عامل هام وحيوي يجب أن يوضع في الاعتبار عند دراسة الحالة الأمنية لهذه المدن

ب - تأثير العوامل السكانية على الأمن في المدن الكبرى.

إن ما أبرزناه من سمات سكانية للدول العربية وتزايد معدل النمو السكاني السنوي لبعض الدول العربية، تلك الدول التي تبين أنها جميعا تتجه الى تزايد معدل نموها السكاني بالقياس لدول العالم الأخرى، فقد ظهرت قائمة الدول الأقل نموا في العالم خالية من الدول العربية، كذلك تزايد نسبة الحضر عن الريف في أغلب الدول العربية فضلا عن وجود مدن عربية تعتبر من اكبر مدن العالم سكانا مثل مدينتي القاهرة (مصر) وبغداد (العراق).

إن هذه السمات تعكس بدون شك تأثيراً آخر على طبيعة

---

١ - ابراهيم خليفة. علم الاجتماع والسكان. المكتب الجامعي الحديث. القاهرة: ١٩٨٧م. ص: ١٢٩ نقلا عن احصائيات الأمم المتحدة عام ١٩٨٠م.

الحياة في المدن الكبرى التي تتجه الى زيادة معدل نموها السكاني، وهذا التأثير بدوره يعكس أيضاً تأثيراً على مستوى الأمن في هذه المدن

ونعرض لأهم أوجه تأثير العوامل السكانية على الأمن في المدن الكبرى - بصورة عامة - ويمكن اجمالها في النقاط الآتية

- إن تركيز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها وتميز العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في المدن الكبرى خاصة تلك التي تحكم العلاقات العائلية، تؤدي الى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف، وهذه الطبيعة في حياة المدن الكبرى وما تحمله من كثافة سكانية عالية تؤدي الى عديد من مظاهر الانحراف والجريمة مثل جرائم النصب والاحتيال وتعاطي المخدرات وانحراف الأحداث.[1]
- إن النمو المتزايد والمطرد للسكان ادى الى مشكلات مختلفة لعل ابرزها مشكلة الغذاء وما صاحبها من مشاكل للبطالة والفقر وتزايد الأحياء الفقيرة في المدن الكبرى، وقد أسفرت هذه المشكلات عن تزايد معدل جرائم السرقة والنصب والاحتيال والتزوير (جرائم التحضر) التي تتضمن اعتداء على الأموال.[2]

---

١ - ابراهيم خليفة. علم الاجتماع والسكان. الدلالات الاجتماعية والأمنية للتركيب السكاني. مرجع سبق ذكره. ص: ١٢٩ - ١٣١

٢ - راجع: تماضر حسون وحسين الرفاعي. المشكلات الأمنية المصاحبة لنمو المدن والهجرة اليها. مرجع سبق ذكره ص: ١٩٠ - ٢٢٠

- مع تزايد معدل السكان في المدن الكبرى برزت مشكلة تحديد معايير واضحة يتم في ضوئها تحديد عدد رجال الشرطة الأمثل وعدتهم، وهذه المعايير يجب الاّ تقتصر اهتماماتها على التغيرات السكانية فقط، ولكن يجب أن تأخذ في اعتبارها العديد من المتغيرات الأخرى مثل مساحة المدينة ونوع النشاط الغالب لسكانها وعاداتهم وتقاليدهم، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن مستوى الجريمة ونوعها وغيرها من العوامل، وقد تم اعداد دراسات في هذا الشأن وأهم الاعتبارات التي روعيت هي: مساحة الارض التي تصاحب دائماً تزايد السكان بتزايد المساحات المحيطة بكل مدينة، وانتهت هذه الدراسات الى أنه لا توجد طريقة موحدة لحساب نسبة رجال الشرطة للسكان، وترتبط هذه النسبة بمعايير تختلف من دولة لأخرى، وإن كانت انتهت الدراسة الى متوسط هذه النسبة طبقا لدراسات متصلة بالدول المتقدمة وهي ١/٦٣٥ تقريباً[١]

وعلى ذلك فإن تزايد السكان في المدن الكبرى يطرح مشكلة هامة وملحة ترتبط بتحديد العدد الأمثل من رجال الشرطة وعدتهم التي يجب زيادتها تبعا لزيادة السكان

- مع النمو المتزايد للسكان يظهر عدد من المشكلات الهامة التي لها انعكاسات أمنية مثل مشكلة التلوث البيئي ومشاكل توزيع الطاقة

---

١ ـ الصادق حلاوة. الأمن العام فلسفته وخطته. دار الثقافة العربية. القاهرة: بدون سنة نشر ص: ١٢٩ ـ ١٥٤

واستنزاف الموارد الطبيعية، وهذه المشكلات الهامة والملحة تظهر آثارها في صعوبة توفير مناخ ملائم للفرد تسوده الطمأنينة، فلاشك أن وقاية الأفراد في المجتمع من أخطار التلوث أو ما يضر بالصحة العامة أو وقايته من الكوارث العامة لتحقيق مستوى أمني متميز، هي مسألة يحيطها ـ في ظل التزايد السكاني ـ العديد من الصعوبات والمشكلات [1]

من هذا العرض تتبين أهمية دراسة الأمن في المدن الكبرى لتزايد اعداد سكانها وترامي اطرافها وتمركز المصالح الحكومية والمنشآت الحيوية بها، فضلا عن تميزها بنشاط اقتصادي وتجاري واسع، وهذه المتغيرات تفرز دائماً أنواعاً مستحدثة من السلوك الاجرامي تهدد أمن الفرد والجماعة في المدن الكبرى، وبالتالي فإن الأجهزة الأمنية مطالبة بمكافحة هذا النوع من السلوك الاجرامي المستحدث فضلاً عن الجريمة في صورتها التقليدية وذلك لإشاعة جو من الأمن والطمأنينة لدى افراد المجتمع البشري في المدن الكبرى.

ثم تم تحديد مفهوم الأمن بأنه تلك المشاعر بالطمأنينة التي تسود لدى الفرد والجماعة من خلال الحفاظ على النظام العام والآداب وحماية الأرواح والأعراض والأموال والقيم الاجتماعية السائدة، وتحقيق هذه الأهداف يرتبط بقيام الأجهزة الأمنية بأداء

---

١ ـ لمزيد من التفصيل حول هذا الجانب راجع: محمد عبدالرحمن الشرنوبي. جغرافية السكان. مرجع سبق ذكره. ص: ٣٦٣ ـ ٤٢٤ وراجع أيضا: زين الدين عبدالمقصود. البيئة والانسان علاقات متشابكة. مرجع سبق ذكره. ص: ٩٩ ـ ٢٦٢

ثلاث وظائف أساسية وهي الوظيفة الوقائية والوظيفة القمعية والوظيفة العلاجية.

ثم عرضنا للمنظور الاجتماعي للأمن في المدن الكبرى، فللتحضر مظاهر ايجابية وأخرى سلبية أدت الى كثير من الجرائم حاول بعض علماء الاجتماع الجنائي تبيانها من خلال دراسة مدى الارتباط بين السلوك الاجرامي وعدد من العوامل المرتبطة بالمدن الكبرى مثل طبيعة المجتمع المحلي ودرجة التحضر، والنمو العمراني الحضري ومظاهر الهجرة الريفية الحضرية وعدم التعلم ومستوى الحياة الاقتصادية، وانتهت هذه الدراسة الى أنه لا يوجد سبب معين يدفع الى السلوك الاجرامي، ولكن هذا السلوك يرتبط بعديد من العوامل بعضها بيولوجي وبعضها اجتماعي وبعضها نفسي.

وأخيراً تعرضنا للمنظور السكاني (الديمغرافي) للأمن في المدن الكبرى وانتهينا الى وجود عدد من السمات السكانية للمدن العربية الكبرى أبرزها التزايد والنمو السكاني السريع لها، وكبر حجم بعض المدن العربية الكبرى، وهذه السمات لها انعكاسات امنية ادت الى وجود مشكلات اجتماعية لها طابعها الأمني مثل تناقص فكرة التكامل الاجتماعي، والبطالة والفقر وتزايد الأحياء الفقيرة في المدن ومشاكل التلوث وتوزيع الطاقة واستنزاف الموارد الطبيعية وما أسفرت عنه هذه المشاكل من تأثيرات على مستوى الأمن.

وهناك سمات عامة للأمن في المدن الكبرى أهمها الطابع النسبي للأمن في المدن الكبرى، وتصدر العواصم باقي المدن

الكبرى في تركز أنواع من الجرائم بها، وتركز الجرائم المتصلة بالاعتداء على الأموال وجرائم الأحداث والمرور والجرائم الأخلاقية والمخدرات في المدن الكبرى.

ومن خلال ما انتهينا اليه من تعريف للأمن في المدن الكبرى وما يرتبط به من مؤثرات اجتماعية (سسيولوجية) وسكانية (ديموغرافية) فالأمر يحتاج في ادارة الأجهزة الأمنية في المدن الكبرى الى الاعتماد على عدد من الدعائم الأساسية، هي:

١ ـ ضرورة اشتراك الأجهزة ذات العلاقة في التخطيط الأمني في المدن الكبرى.
٢ ـ أهمية تطوير تنظيم جهاز الشرطة في المدن الكبرى.
٣ ـ السعي الى تكامل نظم المعلومات في المدن الكبرى.
٤ ـ التطوير المستمر لأساليب ادارة العمليات الأمنية في المدن الكبرى.

نأمل أن نكون قد وفقنا في عرض ملامح الأمن في المدن الكبرى وأهم المؤثرات عليه والدعائم المفترضة لادارة أجهزة الأمن في هذه المدن.